العرب
الأربعاء 2021/03/24
السنة 43 العدد 12009

لجنة الإعلام الأردنية تستجيب لمقترحات إنقاذ الصحافة الورقية

المطلب الأساسي لأهل القطاع إنشاء صندوق لدعم الصحافة والإعلام

وافقت لجنة التوجيه الوطني والإعلام والثقافة النيابية الأردنية على مقترحات مسؤولي الصحف اليومية لحل أزمتها، ومن بينها زيادة عدد الاشتراكات الحكومية من الصحافة الورقية ورفع قيمة الإعلان، لكن لم يتم تحديد أي من هذه القرارات العاجلة أو تلك التي تحتاج إلى تشريعات، وهو ما يخشى الصحافيون أن لا يترجم إلى إجراءات فعلية على أرض الواقع.

الصحف في انتظار الدعم

عمان – أعلن رئيس لجنة التوجيه الوطني والإعلام والثقافة في مجلس النواب الأردني عمر الزيود، دعم وتأييد مقترحات رؤساء تحرير الصحف ونقابة الصحافيين الأردنيين لحل أزمة قطاع الإعلام والتخفيف منها.

وقال رئيس اللجنة النيابية إن هناك قرارات سريعة لإنقاذ الصحافة الورقية، وأخرى تحتاج إلى إصدار وتعديل تشريعات قانونية، وذلك خلال اجتماع اللجنة الاثنين مع مسؤولي الصحف اليومية، ونقيب الصحافيين راكان السعايدة، لبحث واقع التحديات التي تواجهها الصحافة الورقية، وأبرز المقترحات لحل الأزمة.

وأوضح الزيود أن المقترحات التي تحظى بالدعم تتمثل بزيادة عدد الاشتراكات الحكومية من الصحافة الورقية ورفع قيمة الإعلان للكلمة الواحدة، وتحديد ضريبة المبيعات على الإعلانات بنسبة صفر لفترة زمنية حتى تتعافى الصحافة الورقية، وإنشاء صندوق تحت مسمى دعم الصحافة والإعلام، لكن لم يتم تحديد القرارات العاجلة أو تلك التي تحتاج إلى تشريعات.

عمر الزيود

هناك قرارات سريعة وأخرى تحتاج إلى إصدار تشريعات قانونية

ويأتي ذلك بعد العديد من المطالبات والنداءات التي وجهها الصحافيون والعاملون في القطاع، للحكومة بشأن الوضع المتدهور للصحافة الورقية، وبقيت المطالب بين أخذ ورد رغم تأكيد الحكومة والمسؤولين وأعضاء لجنة التوجيه الوطني والإعلام والثقافة وقوفهم إلى جانب الإعلام الأردني بشكل عام، والصحافة الورقية بشكل خاص التي تشكل رمزية للصحافة الأردنية، وقدمت خدماتها في تبني رسالة الدولة على مدى عقود من الزمن.

وكان المطلب الأساسي لأهل القطاع هو إنشاء صندوق لدعم الصحافة والإعلام، لاسيما أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تحمل خطاب الحكومة وأخبار ونشاطات الوزارات والمؤسسات الحكومية. ووجه وزير الإعلام الأسبق طاهر العدوان تساؤلا للمعنيين عن قطاع الإعلام قبل أيام بمناسبة الذكرى المئوية للصحافة الأردنية، مستغربا كيف تقف الدولة متفرجة على أزمة الصحافة.

وذكر العدوان الأردنيين بتاريخ الصحافة الوطنية، وقال في منشور على فيسبوك "عندما وصل الأمير عبدالله إلى معان في عام 1920 في طريقه لإنشاء الدولة الأردنية أصدر صحيفة الحق يعلو، كان الأمير يقضي وقته كل مساء في الصحيفة فأطلق عليها المعانيون وصف المقر الذي أطلق في ما بعد على قصر بسمان".

وأضاف "أن الدولة التي بدأت بصحيفة، تدير ظهرها في مئويتها للصحافة الورقية التي واكبت مسيرتها وحملت أرشيفها".

وتابع "في ذكرى المئوية تحية للرأي صحيفة وصفي التل التي تشرفت بالعمل فيها بعهده، وللدستور حاملة تراث صحيفتا المنار وفلسطين، وللعرب اليوم التي كشفت مبكراً كل ملفات الفساد، وتحية لشيحان مدرسة الجرأة، وللغد التي لم تصل إلى غدها المنشود".

وينتظر الصحافيون الأردنيون أن يترجم دعم اللجنة النقابية للمقترحات إلى قرارات عاجلة على أرض الواقع، وأن لا تتأخر أو أن يكون مصيرها مشابها للوعود الحكومية المتكررة دون فعالية حقيقية.

وألقى رئيس الحكومة بشر الخصاونة في يناير الماضي بيانا وزاريا في مجلس النواب في يناير الماضي، أكد فيه أن الحكومة "اتخذت قرارات مباشرة لدعم استدامة عمل الصحف الورقية، وستواصل دراسة أي إجراءات من شأنها تمكين العاملين في الصحافة ووسائل الإعلام الأردنية من أداء دورهم ورسالتهم في ظل ظروف معيشية كريمة".

لكن لم يتم بعد اتخاذ إجراءات تدعم تصريحات رئيس الحكومة بحل أزمة الإعلام.

وتواجه الصحف الورقية الأردنية أزمات مالية خانقة، بعد التراجع الكبير في سوق الإعلانات، وعزوف المشتركين عن تجديد اشتراكاتهم السنوية، وتراجع قراءة الصحف أمام انتشار المواقع الإخبارية قبل أن تتصدر مواقع التواصل الاجتماعي ثقة المتابعين.

وبلغت أزمة الصحف الورقية إلى حد تأخر دفع رواتب العاملين في مؤسسات صحافية كبرى لعدة أشهر العام الماضي مع الإغلاق العام بسبب فايروس كورونا، وتطبيق قرارات الدفاع المتعلقة بتخفيض رواتب الصحافيين عن تلك الأشهر، ضمن نسب تراوحت بين 30 و50 في المئة، وهو ما جرى في مؤسسة "الرأي" الصحافية، وصحيفة "الدستور" (الشركة الأردنية للصحافة والنشر)، وتساهم فيهما مؤسسة الضمان الاجتماعي، فيما لجأت صحيفة "الغد" اليومية المستقلة إلى تطبيق قرارات الدفاع بخفض الرواتب للفترة ذاتها مع الالتزام بدفعها.

ومع استمرار الأزمة لجأت الصحيفتان الأقدم والأوسع انتشاراً في البلاد "الرأي" و"الدستور" إلى بيع مقراتهما لتسديد النفقات ودفع الأجور.

ويتم الحديث عن توجه الحكومة لدعم خطة هيكلة ودمج الصحيفتين "الرأي" و"الدستور"، في موقع واحد والتخفيض من الكُلف الفنية للإنتاج من خلال تقليص النفقات ودمج شركات التوزيع، على أن تبقى الحكومة خارج أي اتفاقات مؤسسية، خوفاً من مواجهة مع الوسط الصحافي، الذي بات مهدداً اليوم في مصادر دخله.

ويحمّل الصحافيون الحكومة مسؤولية هذا التدهور من جانبين الأول الرقابة على المحتوى من خلال فرض القيود على النشر، والجانب الآخر هو غياب الدعم الكافي للمؤسسات الصحافية بما فيها الحكومية.

ويرى الصحافيون أن الحكومة تخلّت عن الصحافة الورقية في مرحلة أزمة فايروس كورونا، يضاف إليها اختلالات إدارية متراكمة في المؤسسات الصحافية وزيادة النفقات خلال السنوات السابقة، في الوقت الذي تراجع فيه سوق الإعلان التجاري خلال 5 سنوات بنسبة وصلت إلى 60 في المئة.

ويشيرون إلى أن عدم اهتمام الحكومة بهذه المؤسسات في هذه المرحلة تجسد في عدم منحها أيضا تسهيلات مالية عبر القروض الميسّرة، في ظل وجود مؤسسات إعلامية أخرى منافسة تعد أذرعاً رسمية لعدد من مؤسسات الدولة.

ويقول بعض العاملين في القطاع إن المسألة تتجاوز الدعم الحكومي والخسائر المالية، فثقة القراء بصحافة بلادهم في أدنى مستوى، والمواطن الغارق في البحث عن تأمين مستلزماته اليومية، لن يدفع قيمة صحيفة لا تمثله ولا تتحدث عن مشاكله وهمومه، وحتى أبرز الأخبار التي تشغل الرأي العام يلاحقها مقص الرقيب وقرارات حظر النشر.

«مراسلون بلا حدود» تقاضي فيسبوك لنشرها التضليل والكراهية

باريس – رفعت منظمة "مراسلون بلا حدود" دعوى قضائية في باريس ضد شركة فيسبوك بسبب نشر محتويات كراهية ومعلومات كاذبة عبر الإنترنت.

وقالت المنظمة في تقرير على موقعها الإلكتروني إن القضية تسلط الضوء على التناقض الواضح بين التزامات هذه الشركة تجاه المستهلكين وطريقة عملها على أرض الواقع في منصات التواصل الاجتماعي.

وأوضحت أنه استنادا إلى النتائج التي توصل إليها ملف التحري، وشهادات العديد من الموظفين السابقين في الشركة التي تتخذ من كاليفورنيا مقراً لها، فإن التزامات فيسبوك تجاه المستهلكين تقوم على مزاعم كاذبة إلى حد كبير، حيث يتيح موقع التواصل الاجتماعي نشر محتويات تنطوي على التضليل والكراهية بشكل عام وضد الصحافيين على وجه التحديد بما يتعارض مع شروط استخدامه وحملاته الإعلانية.

واختارت "مراسلون بلا حدود" رفع دعوى قضائية في فرنسا، حيث يُراعي القانون حقوق المستهلك على النحو الأنسب، كما أن لفيسبوك عدد كبير من المستهلكين يصل إلى 38 مليون مستخدم، وبما أن شروط خدمة فيسبوك هي نفسها في كل بلد من بلدان العالم، فإن حكم القضاء الفرنسي بشأن طبيعتها التضليلية من شأنه أن يُحدث تأثيراً ذا بُعد عالمي، وتدرس المنظمة إمكانية تقديم شكاوى مماثلة في بلدان أخرى.

وتستهدف الدعوى رسميًا شركتي فيسبوك فرنسا وفيسبوك أيرلندا، حيث يُعرِّف قانون المستهلك في موادّه الممارسة التجارية على أنها فعل "يستند إلى ادعاءات أو مؤشرات أو عروض كاذبة أو ذات طبيعة تضليلية" تتعلق على وجه الخصوص بـ"الخصائص الأساسية للسلعة أو الخدمة" أو بـ"التزامات الجهة المعلنة"، حيث يعاقب على هذه الجريمة بغرامة قدرها 300 ألف يورو، وقد تصل إلى 10 في المئة من متوسط المبيعات السنوية.

ووفق شروط وأحكام الاستخدام المعتمدة لدى فيسبوك، تلتزم الشركة بالحرص على "الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطاء"، وتتعهد في الوقت ذاته بحظر مشاركة "أي شيء غير قانوني أو تضليلي".

ومن خلال معايير استخدام المنصة التي تحدد شروط تطبيق أحكام الاستخدام، تتعهد الشبكة بـ"الحد بشكل كبير من نشر المعلومات الكاذبة".

وتباهت شركة فيسبوك في حملة إعلانية عبر وسائل الإعلام مطلع 2021 باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم "معلومات دقيقة في الوقت الحقيقي لمحاربة الوباء بأفضل طريقة"، معلنة تعاونها مع الحكومات والمنظمات الدولية "من أجل تبادل المعلومات الموثوقة حول كوفيد – 19".

لكن "مراسلون بلا حدود" تقول إن الوعود شيء والواقع شيء آخر. فمن خلال ما خلصت إليه أبحاث مشروع "فيرست درافت" الذي رأى النور في عام 2015 بهدف مكافحة المعلومات التضليلية عبر الإنترنت، تبين مؤخرًا أن فيسبوك تمثل بالنسبة إلى المجتمعات الناطقة بالفرنسية البؤرة المركزية لنظريات المؤامرة في ما يتعلق باللقاح.

ومن جهته وثّق صندوق مارشال الألماني ما لا يقل عن 1.2 مليار تفاعل مع المواقع التضليلية عبر شبكة فيسبوك خلال الربع الأخير من عام 2020.

1.2

مليار تفاعل مع المواقع التضليلية عبر فيسبوك خلال الربع الأخير من عام 2020

وفي دراسة نُشرت عام 2020 تصدرت فيسبوك المنصات التي تُنشر عليها خطابات الكراهية. وتؤكد العناصر الاستدلالية التي قدمتها "مراسلون بلا حدود" لدعم الدعوى القضائية مدى انتشار هذه الظاهرة من خلال أمثلة واضحة.

وفي ما يتعلق بمكافحة الكراهية على الإنترنت قدمت "مراسلون بلا حدود" تقريرين، يتعلق أحدهما بصفحة "شارلي إيبدو" على فيسبوك، لاسيما إصدارا نُشر في سبتمبر 2020 بالتزامن مع بدء المحاكمة المتعلقة بهجمات يناير 2015 على الصحيفة، حيث أحصت المنظمة لعشرات من الشتائم والتعليقات التي تهدد أو تدعو إلى العنف ضد الصحيفة وصحافييها.

أما التقرير الثاني فيسلط الضوء على تعليقات في صفحات عمومية تنطوي على كراهية وتهديدات تجاه الصحافيين العاملين في برنامج "كوتيديان"، وتعليقات تنطوي على تهديدات ضد صحيفة "لينيون" التي تعرّض أحد مصوريها لاعتداء وحشي في فبراير 2021، علماً أن تحقيق الشرطة يتضمن شهادة الصحيفة على العنف الذي يواجهه صحافيوها بانتظام عبر الإنترنت.

وفي ما يتعلق بالمعلومات التضليلية قدمت المنظمة تقريرين في ديسمبر 2020 يُظهران مدى سهولة الوصول إلى المعلومات التضليلية حول كوفيد – 19، وهي معلومات منتشرة على نطاق واسع دون أن تقوم إدارة فيسبوك بالتبليغ عن ذلك.

وسائل الإعلام الأميركية تخسر جمهورها بمغادرة ترامب البيت الأبيض

واشنطن – قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية إنه وفقا للأرقام الموثقة فإنه بعد مرور شهرين من حقبة ما بعد الرئيس دونالد ترامب خسرت وسائل الإعلام الأميركية الكثير من الجمهور والقرّاء الذين اكتسبتهم خلال فترة رئاسته الفوضوية.

وأشارت الصحيفة التي كان لها نصيب كبير من هجوم ترامب طيلة فترة رئاسته، إلى أنه من بين جميع توقعات الرئيس الأميركي السابق "أمر واحد لم يكن خاطئا، وهو أن الصحف والقنوات التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام ستنهار بعد رحيله لأن نسبة متابعيها ستتدهور".

وقالت "واشنطن بوست" إنه منذ شهر يناير الماضي، تراجعت حركة المرور إلى المواقع الإخبارية الأكثر شعبية في البلاد، بما في ذلك موقع الصحيفة نفسها، بحسب شركة "كومسكور" لتتبع الجمهور، مشيرة إلى أن أفضل المواقع بشكل عام كانت أسوأ مما كانت عليه في فبراير من سنة 2020 عندما احتل الوباء عناوين الأخبار العالمية الأولى.

وعلى سبيل المثال سجل موقع "واشنطن بوست" انخفاضا في عدد الزوار بنسبة 26 في المئة من يناير إلى فبراير، و7 في المئة مقارنة بالعام الماضي، بينما خسرت صحيفة "نيويورك تايمز" 17 في المئة مقارنة بشهر يناير، و16 في المئة مقارنة بشهر فبراير 2020، وينطبق التراجع نفسه على القنوات التلفزيونية والإذاعات.

قناة «فوكس نيوز» واحدة من أكثر الشبكات قربا من ترامب، استعادت موقعها الريادي بعكس القنوات المنافسة

وزاد عدد متابعي وسائل الإعلام خلال الوباء في الربيع والصيف الماضيين، وظلت أعدادهم مرتفعة في الخريف حين حاول ترامب رفض هزيمته في الانتخابات بادعاء تزويرها، وتضخم العدد في الأسابيع القليلة الأولى من عام 2021 عندما جرى اقتحام مبنى الكابيتول، وأصبح ترامب أول رئيس في التاريخ يتم عزله وتبرئته مرتين، ولكن الآن بعد أن أصبح جو بايدن في البيت الأبيض واختفى ترامب بشكل أساسي من دائرة الأخبار فإن العديد من هؤلاء المشاهدين عزفوا عن المتابعة.

وأكدت "واشنطن بوست" أن أكثر الشبكات تأثرا هي "سي.أن.أن" بعد أن تجاوزت منافسيها "فوكس نيوز" و"أم. أس.أن.بي.سي"، حيث فقدت الشبكة 45 في المئة من جمهورها في أوقات الذروة في الأسابيع الخمسة الماضية.

ووفقا لأبحاث شركة "نيلسن ميديا ريسيرش"، انخفض جمهور "أم.أس.أن. بي.سي" بنسبة 26 في المئة في نفس الفترة.

في المقابل استعادت قناة "فوكس نيوز" وهي أكثر الشبكات الثلاث قربا من ترامب، موقعها الريادي خصوصا في أوقات الذروة.

ولا يتوقع المسؤولون التنفيذيون في وسائل الإعلام أن يستمر الطلب المتزايد على الأخبار في عام 2020 وأوائل عام 2021 إلى أجل غير مسمى. فتلك الفترة كانت واحدة من أكثر الأوقات أهمية في الذاكرة الحية، حيث شملت ظهور جائحة كورونا، والانهيار السريع للاقتصادات الوطنية والعالمية، وموجة من الاحتجاجات المطالبة بالعدالة العرقية، وانتخابات رئاسية أميركية، بلغت ذروتها في تمرد ومحاكمة عُزل. كل ذلك دفع الناس إلى متابعة التلفزيون وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف في حالة رعب وذهول.

ووفق الصحيفة، فمنذ ذلك الحين تعافت العديد من الاقتصادات جزئيا، وأدى طرح لقاحات فايروس كورونا إلى زيادة الآمال في إنهاء الوباء، وحكم بايدن بطريقة منخفضة المستوى أكثر من سابقيه.

وقال هوارد بولسكين الذي يتتبع المواقع الإخبارية المحافظة واليمينية من خلال موقعه على الإنترنت "ذا ريتينغ"، "لقد انخفض مستوى الدراما والتوتر في جميع أنحاء البلاد بشكل كبير".

وأضافت الصحيفة، لقد استفادت المؤسسات الإخبارية بوضوح من تأثير ترامب قبل وقت طويل من ظهور الوباء، ففي عام 2014 أي قبل عام من إعلان ترامب ترشحه للرئاسة، جذبت الشبكات الإخبارية الثلاث الرائدة مجتمعة ما معدله 2.8 مليون مشاهد في الليلة خلال ساعات الذروة. أما بحلول عام 2019 وهو العام الثالث لترامب في منصبه فتضاعف هذا الرقم تقريبا إلى 5.3 مليون كل ليلة.

وأشارت إلى أن صعود ترامب ارتبط ارتباطا وثيقا بنجاح الشركات الإخبارية لدرجة أن البعض اتهم الشبكات بتمكينه من خلال بث ما لا نهاية له من خطب عنصرية ومليئة بالتحيز الجنسي في ما يرقى إلى الدعاية السياسية المجانية.

وأعرب رئيس شبكة "سي.أن.أن" جيف زوكر عن أسفه في أواخر حملة عام 2016 بشأن تغطية شبكته، لكنه أقر لاحقا بأنها اجتذبت المشاهدين. وأضاف أنه في أي وقت تنفصل فيه عن قصة ترامب وتغطي أحداثا أخرى في هذه الحقبة، يختفي الجمهور.

ورأت "واشنطن بوست" أنه يتوجب على بعض الصحف الكبرى أن تشكر ترامب، بسبب الارتفاع الحاد في الاشتراكات الرقمية على مدى السنوات الخمس الماضية.

تأثير ترامب كان واضحا على الإعلام الأميركي